في الأسبوع الخليجي لمكافحة السرطان 2026..

د. عبدالرحمن فخرو لـ«أخبار الخليج»: «متحدون بتميزنا» شعار يعكس العمل الجماعي

نستهدف تعزيز برامج الوقاية والكشف المبكر لضمان أفضل النتائج الصحية

كتبت: لمياء إبراهيم

منذ انطلاقتها كأول جمعية تُعنى بمكافحة السرطان في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، شكّلت جمعية البحرين لمكافحة السرطان علامة فارقة في مسيرة العمل الأهلي والإنساني، حيث امتد عطاؤها لأكثر من ثلاثة عقود في خدمة المرضى ودعم الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة السرطان.

وبمناسبة اليوم العالمي للسرطان الذي يوافق الرابع من فبراير من كل عام، والأسبوع الخليجي لمكافحة السرطان التقت «أخبار الخليج» الدكتور عبد الرحمن فخرو رئيس جمعية البحرين لمكافحة السرطان لتسليط الضوء على أبرز الإنجازات والبرامج والمبادرات التي نفذتها الجمعية، والتي عكست التزامها المتواصل برسالتها الإنسانية، ومساهمتها الجوهرية في دعم أهداف الرعاية الصحية الشاملة في مملكة البحرين، عبر الأنشطة التوعوية المجتمعية، والمشاركات الفاعلة في الفعاليات المحلية والخليجية، إلى جانب دعم المبادرات الرائدة في مجال الكشف المبكر عن السرطان.

حيث أشار الدكتور فخرو الى أن فعاليات الأسبوع الخليجي لمكافحة السرطان التي تنطلق في الفترة من 1 إلى 7 فبراير 2026 تحت شعار (متحدون بتميزنا) تأتي تأكيدًا لأهمية التعاون الإقليمي والعمل الجماعي في مواجهة هذا المرض العضال، وتحقيق أفضل مستويات الوقاية والتشخيص والعلاج، في ظل ما يتطلبه السرطان من رعاية صحية مضنية ومتكاملة وشاملة.

وأكد أن شعار هذا العام (متحدون بتميزنا) يهدف إلى تأكيد أهمية العمل الجماعي والتكامل بين مختلف الجهات، ونواصل من خلال الجمعية تعزيز برامج الوقاية والكشف المبكر لضمان أفضل النتائج الصحية، حيث يمثل الأسبوع الخليجي فرصة مهمة لتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التشخيص المبكر والوقاية من مرض السرطان.

وأشار إلى الإحصائيات الوطنية التي توضح أن أكثر أنواع السرطانات شيوعًا بين المواطنين البحرينيين، بحسب السجل السرطاني المتوافر لدى الجمعية، هي: سرطان الثدي لدى النساء بنسبة 42.5% من إجمالي الإصابات، سرطان القولون والمستقيم لدى الرجال بنسبة 16.1% من إجمالي الإصابات.

وقال: «تُظهر البيانات الصحية في مملكة البحرين ارتفاعًا تدريجيًا في عدد حالات الإصابة بالسرطان خلال الأعوام الأخيرة، حيث بلغ عدد الحالات المسجلة 879 حالة في عام 2018، وارتفع إلى 1146

○ د. عبدالرحمن فخرو.

حالة في عام 2022، الأمر الذي يعزز أهمية تكثيف برامج التوعية والكشف المبكر، وتأتي هذه الإحصائيات نتيجة للجهود الجبارة التي تبذلها الجهات الصحية في المملكة.

وانطلاقًا من التزامها الثابت بدعم الجهود الوطنية في مجال الكشف المبكر، وضمن إطار تنظيمي يرتكز على تحديد الأولويات الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة، واصلت جمعية البحرين لمكافحة السرطان مبادراتها الرامية إلى تعزيز برامج التشخيص المبكر، من خلال الارتقاء بالأجهزة الطبية المتطورة في المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية».

الجدير بالذكر أن جمعية البحرين لمكافحة السرطان قامت بالتبرع بنحو 200 ألف دينار بحريني خلال عامي 2024 و2025، لتوفير مجموعة من الأجهزة الطبية المتخصصة الداعمة لبرامج الكشف المبكر، شملت الآتي:

– جهازا تصوير الثدي بالأشعة السينية الرقمية (ماموغرام) للكشف المبكر عن سرطان الثدي.

– محطة عمل لقراءة وتحليل صور الماموغرام لدعم الكشف المبكر عن سرطان الثدي.

– جهاز تصوير الثدي بالموجات فوق الصوتية للكشف المبكر عن سرطان الثدي.

– محطة تشريح وفحص الأنسجة المشتبه في إصابتها بالسرطان (Gross-ing Station) لدعم تشخيص الأورام والكشف المبكر عنها.

وأكدت الجمعية أن التوعية والتثقيف الصحي يشكلان حجر الأساس في جهود مكافحة السرطان، لما لهما من دور محوري في رفع نسب الكشف المبكر وزيادة فرص الشفاء، حيث تواصل الجمعية تنظيم الحملات والبرامج التوعوية على مدار العام لمختلف فئات المجتمع، تشمل الوزارات والهيئات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والجمعيات الأهلية، والمؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، من خلال المحاضرات وورش العمل، وإصدار الكتيبات والمطويات التثقيفية، بهدف رفع الوعي المجتمعي بمختلف أنواع السرطانات وسبل الوقاية منها.

وعلى صعيد التعاون الخليجي، شاركت جمعية البحرين لمكافحة السرطان في عدد من الفعاليات الخليجية المعنية بمكافحة السرطان، من بينها المؤتمر الخليجي الثالث عشر لمكافحة السرطان، الأسبوع الخليجي العاشر للتوعية بالسرطان اللذان أقيما في دولة الكويت، وذلك تأكيدًا لدورها الفاعل في دعم الجهود الخليجية المشتركة وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال التوعية والوقاية والكشف المبكر عن مرض السرطان.

وأكدت الجمعية أن هذه الجهود تأتي ضمن إطار متكامل لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمعنوي للمرضى، والمشاركة الفاعلة في اللجان الوطنية والخليجية المعنية بمكافحة السرطان، بما يضمن تبادل الخبرات وتطبيق أفضل الممارسات العلاجية.

وزيرة الشباب تشارك في جلسة حوارية في القمة العالمية للحكومات

استعرضت تجربة البحرين في بناء منظومة إعداد القيادات الشبابية

شاركت روان بنت نجيب توفيقي وزيرة شؤون الشباب في جلسة حوارية بعنوان «هل الجيل القادم أكثر جاهزية مما نتصور؟ نحو جيل يصنع المستقبل»، على هامش مشاركتها في القمة العالمية للحكومات المنعقدة في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، حاورها فيها الدكتور سلطان النيادي، وزير الدولة لشؤون الشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

وأكدت وزيرة شؤون الشباب خلال كلمتها أن تمكين الشباب في مملكة البحرين يشهد تحولًا نوعيًا متسارعًا، يقوم على إشراكهم كشركاء فاعلين في صناعة الحاضر وقيادة المستقبل، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج وطنية تضع الشباب في صميم مسارات التنمية، وتعزز دورهم في صنع القرار والمساهمة الفاعلة في بناء مستقبل الوطن.

وأوضحت وزيرة شؤون الشباب أن مفهوم تمكين الشباب بات يرتكز على منح الشباب أدوارًا حقيقية في مسارات التنمية وصناعة القرار، مشيرة الى أن الرؤية المستقبلية لتمكين الشباب تنطلق من الإيمان بأنهم ليسوا طاقة كامنة، بل قوة قيادية قادرة على إحداث التغيير الإيجابي.

وحول جاهزية الجيل القادم لتحمّل أدوار القيادة، أشارت وزيرة شؤون الشباب إلى أن التحدي الحقيقي لا يكمن في قدرات الشباب، بل في مدى قدرة الاستراتيجيات على مواكبة طموحاتهم المتسارعة، مؤكدة أن إسناد المهام الوطنية الكبرى إليهم أصبح خيارًا استراتيجيًا أثبت فاعليته في مواجهة مختلف التحديات.

واستعرضت تجربة بناء منظومة مستدامة لإعداد القيادات الشبابية، من خلال إطلاق المشروع الوطني «لامع» في عام 2020، بتوجيهات سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، والذي يهدف إلى اكتشاف وصقل القدرات القيادية لدى الشباب وتمكينهم من الإسهام الفاعل في مسيرة التنمية الوطنية.

وأشارت إلى أن نتائج البرنامج عكست أثره الإيجابي الملموس، حيث حقق أكثر من 70% من خريجي «لامع» تطورًا ملحوظًا في مساراتهم المهنية في القطاعين العام والخاص، وتولى عدد منهم مواقع قيادية في المجالس الشبابية والمؤسسات الوطنية، معربة عن فخرها بانتمائها إلى الدفعة الأولى من خريجي البرنامج.

كما شددت وزيرة شؤون الشباب على أن التكيّف والمرونة يمثلان من أبرز المهارات القيادية التي ينبغي التركيز على بنائها لدى الشباب في ظل التحولات العالمية المتسارعة، مؤكدة أن المنهجية المعتمدة في إعداد القيادات الشابة ترتكز على تعزيز شعور الشباب بالأمان، والاستماع، والدعم، والثقة، إلى جانب ترسيخ الأمل بوصفه ركيزة أساسية في العمل الشبابي.

وفي ختام الجلسة، أكدت وزيرة شؤون الشباب أن الرهان الحقيقي في تمكين الشباب يقوم على رؤية واضحة تدعمهم وتوفر لهم الفرص لتعزيز دورهم في المجتمع، مشددة على أن الشراكة مع الشباب وتمكينهم من تحمّل المسؤولية تمثل المسار الأمثل لبناء مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا للوطن.

محافظ العاصمة يشيد بدور مجموعة يوسف بن أحمد كانو في دعم برامج ومبادرات المحافظة

أشاد الشيخ خالد بن حمود آل خليفة محافظ محافظة العاصمة بالدور الوطني والمجتمعي البارز الذي تضطلع به عائلة كانو الكريمة في إنشاء وتقديم المشاريع والمبادرات التنموية، وبإسهاماتها المتواصلة على مدى عقود لتعزيز المكانة الاقتصادية والخيرية لمملكة البحرين، مثمناً ما تقدمه مجموعة يوسف بن أحمد كانو من دعم مستمر لبرامج المحافظة المجتمعية، مؤكداً أنها تمثل نموذجاً رائداً للشراكة الاستراتيجية الفاعلة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ويرسخ من قيم التكافل الاجتماعي.

جاء ذلك خلال استقباله طارق عبداللطيف كانو رئيس مجلس إدارة مجموعة عبدالرحمن كانو التعليمية، والدكتور فيصل خالد كانو نائب رئيس مجلس إدارة شركة يوسف بن أحمد كانو القابضة، إلى جانب عدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة. وشهد اللقاء استعراضاً لبرامج ومبادرات محافظة العاصمة الهادفة إلى دعم وتمكين الشباب، وتعزيز ثقافة العمل التطوعي، وتنمية المجتمع، إضافة إلى بحث سبل التعاون المشترك لتنفيذ مشاريع تنموية تسهم في خدمة أهالي المحافظة والارتقاء بجودة الخدمات والمبادرات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

من جانبهم، أشاد الحضور بجهود محافظة العاصمة في ترسيخ قنوات التواصل مع الأهالي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مثمنين البرامج والمبادرات التي تنفذها المحافظة لتلبية احتياجات المجتمع، وتنمية قدرات الشباب، ودعم مجالات التطوع وريادة الأعمال، وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة، مؤكدين حرص مجموعة كانو على مواصلة التعاون والشراكة مع المحافظة بما يخدم المجتمع ويدعم مسيرة التنمية الوطنية.

برامج دكتوراه متخصصة في كلية الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية لإعداد خبراء قانونيين في مجالات القانون العام والخاص

أكد رئيس جامعة العلوم التطبيقية البروفيسور حاتم المصري أن الجامعة تضع تطوير برامجها الأكاديمية واستحداث برامج نوعية تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية في مملكة البحرين والمنطقة في صميم أولوياتها، مشيرًا إلى أن الجامعة تحرص باستمرار على مواكبة المتغيرات العلمية، وتعزيز منظومة التعليم العالي من خلال برامج متقدمة تسهم في إعداد كفاءات وطنية قادرة على قيادة المستقبل.

وفي هذا الإطار أعلن رئيس الجامعة طرح برنامجي دكتوراه الفلسفة في القانون العام ودكتوراه الفلسفة في القانون الخاص، وذلك ضمن توجهها الاستراتيجي لتعزيز منظومة الدراسات العليا والارتقاء بالبحث العلمي المتخصص، في خطوة نوعية تعكس التزام الجامعة بتخريج كوادر قانونية قيادية تمتلك عمقاً معرفياً وقدرات بحثية عالية، تواكب التحولات التشريعية والمؤسسية المتسارعة في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويأتي إطلاق هذين البرنامجين استجابة لحاجة السوق القانونية إلى خبراء ومتخصصين مؤهلين على أعلى المستويات الأكاديمية والمهنية، قادرين على الإسهام في تقديم حلول مبتكرة للتحديات القانونية المعاصرة، والمشاركة الفاعلة في تطوير التشريعات والسياسات العامة والخاصة في مملكة البحرين والمنطقة.

وفي سياق متصل أوضح البروفيسور المصري أن ما يميز برامج الدكتوراه في القانون بجامعة العلوم التطبيقية هو تكاملها الأكاديمي وارتباطها الوثيق بمتطلبات الواقع العملي، لافتاً إلى أن هذه البرامج صُممت وفق معايير علمية دقيقة بالتعاون مع جامعة العلوم الإسلامية العالمية في المملكة الأردنية الهاشمية، بما يضمن مواءمتها مع احتياجات سوق العمل والتطورات التكنولوجية والتشريعية في البحرين والمنطقة.

وأضاف أن الجامعة حرصت على أن تجمع برامج الدكتوراه بين العمق النظري والتطبيق العملي والبحث العلمي الرصين، بما يسهم في إعداد خبراء قانونيين متمكنين يمتلكون مهارات التحليل النقدي والتأصيل والاستنتاج، وقادرين على التعامل بكفاءة مع القضايا القانونية المعقدة.

محاكمة آسيويين قتلا آخر بسبب خلافات في بلدهم وثأر منذ 12 عاما

صرّح رئيس نيابة المحافظة الشمالية بأن النيابة العامة قد أنجزت تحقيقاتها في واقعة قتل شخص من جنسية آسيوية عمدًا مع سبق الإصرار والترصد، وأمرت بإحالة متهمين من ذات الجنسية إلى المحاكمة الجنائية، وتحدد لنظرها جلسة بتاريخ 9 فبراير 2026 أمام المحكمة الكبرى الجنائية.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة إخطارًا من مديرية المحافظة الشمالية بالعثور على جثة المجني عليه في أحد الأزقة بمنطقة البديع وبها عدة طعنات.

وفور إخطارها باشرت النيابة العامة التحقيقات، حيث انتقل أحد أعضائها إلى مسرح الحادث وعاينه، وتبين آثار ارتكاب الجريمة فيه وناظر جثمان المجني عليه، واستمعت إلى أقوال شهود الواقعة، والتي أسفرت – إلى جانب فحص تسجيلات الكاميرات الأمنية – عن ارتكاب المتهمين للواقعة، وقد تمكنت الشرطة من ضبطهما أثناء محاولتهما الفرار إلى خارج المملكة وضبط الأدوات المستخدمة في ارتكاب الجريمة بإرشادهما، وباستجوابهما أقرا تفصيلاً بارتكابهما الواقعة وبينا أنهما على إثر خلافات سابقة في موطنهما تعود إلى أكثر من اثني عشر عامًا عقدا العزم على قتل المجني عليه ثأرًا لأحد أقاربهما، فتتبعاه مدة شهرين ويوم الواقعة تربصا له بالقرب من مسكنه وما إن ظفرا به حتى سددا إليه عدة طعنات أودت بحياته ولاذا بالفرار.

وانتدبت النيابة العامة الطبيب الشرعي لإجراء الصفة التشريحية على جثمان المجني عليه، والذي خلص تقريره إلى أن الوفاة سببها إصابات طعنية وقطعية في أنحاء متفرقة من جسد المجني عليه حدثت جميعها من مثل الأدوات المستخدمة في الجريمة، وأثبت تقرير المختبر الجنائي العثور على دماء وخلايا بشرية تعود الى المجني عليه على ملابس المتهمين والسلاحين المضبوطين وعقب الوقوف على أدلة الاتهام قبل المتهمين، أمرت النيابة العامة بإحالتهما محبوسين إلى المحاكمة الجنائية.